

التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في الجزائر

The compatibility between the outputs of higher
education and development requirements in Algeria

La compatibilité entre les résultats de l'enseignement supérieur
et les exigences de développement en Algérie

. جامعة المسيلة

د/ أحلام يحيى

جامعة المسيلة

د/ ناجح مخلوف

Yahia ahlem University of msila . algeria

ahlamyahia16@yahoo.fr

Najeh makhlouf University of msila . algeria

makhlouf.nadjeh@univ-msila.dz

الملخص:

يعتبر التعليم أعظم استثمار بشري ومادي للأمم فأغلب الأمم التي تسعى وراء تطوير حضارتها والارتقاء بنفسها نحو المعالي تبحث دائما نحو التعليم وتطوره فكلما تم الاهتمام بالعملية التعليمية كان ذلك مردوده في الواقع العملي. وقد قاد دور التعليم العالي في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها الى سعي الدول الى زيادة اهتمامها واستثمارها في التعليم العالي من اجل تحقيق معدلات أفضل في التنمية. وكنتيجة لهذا الاهتمام حدث تطور كمي ملحوظ في أعداد مخرجات التعليم. هذا وقد شهدت مؤخرا المنظومة التربوية الجزائرية بما فيها مؤسسات التعليم الجامعي سلسلة من الإصلاحات والتي من أهم أهدافها تحسين أداء هذه المنظومة. ونحن من خلال هذه الورقة البحثية نبحث في مدى توافق مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في الجزائر. الكلمات المفتاحية: مخرجات التعليم العالي؛ متطلبات التنمية؛ التنمية في الجزائر

Summary :

Education is the largest human and material investment of nations. Most nations seeking to develop their civilization and rise to the rank of Maali are still in search of education and its development. The more attention is paid to the educational process, the more practical it will be. The role of higher education in achieving development in various fields has stimulated the willingness of countries to generate interest and invest in higher education to improve development rates. This interest has led to a marked quantitative development in the number of educational products. Recently, the Algerian education system, including higher education institutions, has been subjected to a series of reforms, the most important of which is to improve the performance of this system. In this article, we examine the compatibility of higher education outcomes and development needs in Algeria.

Keywords: Outcomes of higher education, development conditions, development in Algeria

Résumé :

L'éducation est le plus important investissement humain et matériel des nations. La plupart des nations qui cherchent à développer leur civilisation et à s'élever au rang supérieur sont toujours à la recherche de l'éducation et de son développement. Plus l'attention est portée au processus éducatif, plus elle sera pratique. Le rôle de l'enseignement supérieur dans la réalisation du développement dans divers domaines a suscité la volonté des pays de susciter leur intérêt et d'investir dans l'enseignement supérieur afin d'améliorer les taux de développement. Cet intérêt a entraîné un développement quantitatif marqué du nombre de produits éducatifs. Récemment, le système éducatif algérien, y compris les établissements d'enseignement supérieur, a été soumis à une série de réformes, dont la plus importante consiste à améliorer les performances de ce système.

Dans cet article, nous examinons la compatibilité des résultats de l'enseignement supérieur et des besoins de développement en Algérie.

Mots-clés: Résultats de l'enseignement supérieur, conditions de développement, développement en Algérie

مقدمة:

من ممّا لم يمض سنوات عمره الأولى في الدراسة والتحصيل العلمي، فكل إنسان وحين يبلغ عمرا معيناً يؤهله للدخول إلى المدرسة فإنه يبدأ بتلقي العلوم المختلفة في المدارس من أساتذة متخصصين في كل مجال من مجالات العلوم، وأن هذه المراحل الدراسية (ابتدائي، متوسط، ثانوي) التي تكون مدتها اثنتا عشرة سنة تكون خاتمتها سنة دراسية مهمة للغاية وهي البكالوريا، والتي تكون مقدّمة وبوابة للمرحلة الدراسية الأهم في حياة الإنسان والتي تحدد مصيره ومساره في الحياة، ألا وهي المرحلة الجامعية، حيث يتخصص الإنسان في مجال معين ليتفوق فيه ومن ثم ليعمل به بعد التخرج.

وقد أولت الجزائر - على غرار باقي البلدان - أهمية كبيرة بالجامعة والتعليم الجامعي، ذلك أنه عنصرا أساسيا في منظومة المجتمع ومن أهم المراحل التعليمية في حياة الإنسان، وكونه أيضا من أهم وسائل اللحاق بركب الإنسانية، كما تقع عليه مسؤولية نشر الثقافة العامة والإسهام في حل مشكلات المجتمع المحلية، من خلال الكوادر البشرية والبحوث العلمية الموجهة لخدمة المجتمع. وإذا تحدثنا عن التعليم الجامعي - العالي - فلا شك أننا سنتحدث عن البحث العلمي الذي يعتبر عاملا من عوامل تحقيق التقدّم التكنولوجي واكتشاف المجهول وتفسيره لصالح المجتمع بما يحقق التنمية والازدهار في مجالات الحياة كافة.

وتتناول هذه الورقة البحثية موضوع التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية من خلال ثلاثة محاور أساسية تشمل:

المحور الأول: التعليم العالي في الجزائر والتحديات التي تواجهه.

المحور الثاني: التنمية ومتطلباتها.

المحور الثالث: مقترحات لتحقيق التوافق أو المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية.

المحور الأول: التعليم العالي في الجزائر والتحديات التي تواجهه

1. مفهوم التعليم العالي:

التعليم العالي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، والذي يهدف لإكساب الفرد معارف ومهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل، وفيما يلي سنتطرق لمفهوم التعليم العالي وتطوره وأهم مكوناته وأهم التحديات التي تواجهه.

يقصد بالتعليم العالي، التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي (الموسوعة العربية العالمية، 1999، ص. 25) فهو كل أنواع الدراسات، التكوينية أو التكوينية الموجهة التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة (UNESCO،

(1998, P1). هذا وتتميز الجامعة عن باقي مؤسسات التعليم العالي، في المدى الواسع لمقرراتها الدراسية وتعدد تخصصاتها، ويوفر النمط السائد في الجامعة فرصا كثيرة للطلبة للتخصص في حقول العلوم (الفيزياء، الكيمياء، الجيولوجيا، علم الحيوان...)، العلوم الاجتماعية (علم النفس، علم الاجتماع، التربية...)، العلوم الإنسانية (التاريخ، الفلسفة...) وغيرها. وعلى النقيض من الجامعات فإن الأنواع المألوفة من مؤسسات التعليم العالي الأخرى هي الكليات والأكاديميات، تركز على واحد أو اثنين من حقول المعرفة (العبادي، 2008، ص ص. 62-63)

مما سبق يتضح أن الجامعات تقدم تعليما متخصصا في مختلف المجالات، يؤهلهم بعد ذلك للدخول الى سوق العمل والمساهمة في جميع الأنشطة: السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. لذا فإن الدول تسعى جاهدة لتوفير مقاعد بيداغوجية كافية لاستقبال هؤلاء الطلبة الذين يمثلون العمود الفقري لحركة التنمية في المجتمع.

2. تطور التعليم العالي في الجزائر:

لقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبيرا سواء من حيث عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات والمتخرجين من الجامعات او من حيث عدد الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، وهذا ما توضحه الجداول التالية:

الجدول رقم (01): عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي خلال الفترة (2000-2011)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد الطلبة	428641	488617	569903	616572	716500	815100
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الطلبة	840600	929100	1073200	1184700	1173700	1217900

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (و.ت.ع.ب.ع) - في المنشورات: الكتاب الإحصائي السنوي

الجدول رقم (02): عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات الوطنية خلال الفترة (2000-2011)

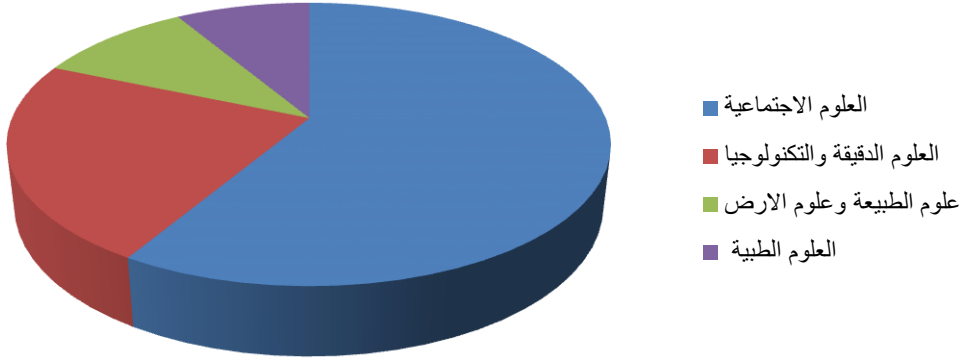
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد الطلبة	52804	65192	72737	77972	91828	107515
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الطلبة	112932	121905	146889	150014	199767	246743

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (و.ت.ع.ب.ع) - في المنشورات: الكتاب الإحصائي السنوي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن عدد الطلبة المسجلين بلغ 428641 طالب خلال سنة 2000 وارتفع بحوالي ثلاثة أضعاف ليبلغ أكثر من مليون ومائتا طالب سنة 2011. كما نلاحظ من خلال

الجدول رقم (02) أن عدد المتخرجين بلغ 52804 طلاب خلال سنة 2000 وارتفع بحوالي أربعة أضعاف ليبلغ أكثر من مائتان وستة وأربعون ألف طالب سنة 2011 وهم يتوزعون حسب التخصصات الآتية: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1962-2012، ص. 47)

نسبة المتخرجين خلال سنة 2011



شكل بياني رقم (01) يمثل نسبة المتخرجين خلال سنة 2011

يتبين من هذه النتائج أن التعليم في الجزائر يخرج أعدادا كبيرة في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية (69.52%) وإذا تحدثنا بموضوعية أكثر فإن هذه النسبة تقف على هامش التنمية كونها لا تستطيع الاندماج في قطاعات العمل، لأن السوق في حاجة إلى الفنيين والمهندسين والعمال المهرة في التخصصات العلمية بشتى فروعها ومجالاتها.

وتتضمن المنظومة الجامعية الجزائرية (91) مؤسسة تعليم عالي موزعة على كامل أنحاء البلاد (48 ولاية) منها 47 جامعة وعشرة (10) مراكز جامعية وتسعة عشرة (19) مدرسة وطنية عليا وخمسة (05) مدارس عليا وعشر (10) مدارس تحضيرية. تشمل شبكة البحث العلمي أحد عشرة (11) مركز بحث وأربع (04) وحدات بحث وثلاث (03) وكالات أبحاث بالإضافة إلى مختبرات بحوث عديدة.

3. أهم مكونات التعليم العالي:

إن الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات تعتمد على عدة عناصر والتي تسمى بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية، وهذا لتلبية احتياجات الأطراف المستفيدين. وتتمثل مكونات التعليم العالي في المدخلات والمخرجات والعملية التعليمية.

1-3- المدخلات: وتتمثل المدخلات في:

أ/ الطلبة: هناك طلبة دراسات التدرج وما بعد التدرج (الدراسات العليا)، فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة الليسانس، أما طلبة الدراسات العليا هم حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى ويدرسون للحصول على درجة (ماستر، ماجستير، دكتوراه). ويرى فليح

حسن خلف (2007، ص ص. 246-247) يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم، اتجاهاتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، سواء ارتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاكاً، أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه، أو ارتبط بالتعليم كاستثمار، من خلال الاستثمار في تكوين الخريجين باعتبارهم رأسمال بشري حالهم في ذلك حال الاستثمار في تكوين رأس المال المادي.

ب/ هيئة التدريس: يعتبر عضو هيئة التدريس أهم عنصر من عناصر العملية التعليمية باعتبارها نظاماً، فهو الميسر والمنظم والمطور لعملية التعليم والتعلم، وهو القائم مباشرة على تنفيذ مهمة تدريس المواد والمساقات الدراسية من أجل إحداث التغيير المرغوب فيه في أي نمط من أنماط السلوك لدى المتعلمين (ذياب سهيل رزق، 2005، ص. 4)

ج/ الوسائل المادية: وتتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل المباني بكل مرافقها، ولا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصاً أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل... التي تحتاجها المؤسسة التعليمية بدرجة أو بأخرى، والتي تحدد بمعايير ومواصفات عالمية، تحدد مقدار وكيف ما تحتاجه المؤسسة تبعاً لطبيعة تخصصها وأعداد الطلبة والعاملين بها وطبيعة النشاط الذي يمارسه طلبتها. (نمور نوال، 2012، ص. 18)

2-3- العملية التعليمية: ويقصد بها في المؤسسات التعليمية عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات والمستجدات العلمية والثقافية وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع وأن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكاناً في دنيا العمل، وليس تخرج تخصصات زائدة عن الحاجة ولا تجد لها المكان المناسب لمزاولة العمل، الأمر الذي يؤدي إلى البطالة لأنها عمالة فائضة. (نمور نوال، 2012، ص. 19)

3-3- المخرجات: وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية، وكفاءتهم من الناحية النوعية) (نمور نوال، 2012، ص. 19)

4. أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر.

تواجه الجزائر كغيرها من الدول العربية مجموعة من التحديات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين 1.277.000 طالب سنة 2014
- قلة التأطير حيث قدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة سنة 2011 ب 40.140 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد (28.782 أستاذ مساعد) كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفيسور) على أبواب التقاعد (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1962-2012، ص. 56)

- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع.
- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية، بحيث لم يبق للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.
- هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير والتكوين.
- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها مما أدى إلى الخفض من فعالية البحث العلمي.
- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات (www.hoggar.org)
- ومن وجهة نظر الأستاذ ناصر الدين قربي في دراسة له بعنوان: (مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر- دراسة استكشافية) والتي نشرت في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد الرابع (ديسمبر 2015) أن التحدي الأساسي الذي يواجه النظام التعليمي في الجزائر يتمثل في توفير عرض مناسب من الخبرات والمهارات التي تتوافق مع متطلبات التنمية وكذا سوق العمل.

المحور الثاني: التنمية ومتطلباتها:

- بداية لا بد لنا أن نعرف معنى التنمية بمفهومها الشامل، والفرق بينها وبين النمو والتطوير، وأثر هذه التنمية على الفرد الجزائري.
- فمفهوم النمو يعني الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب النمو كالزيادة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان. أما مصطلح التطوير فإنه محدود وغالبا ما يستخدم في العمل المؤسسي أو على نطاق مؤسسة واحدة. والتنمية كما ورد عن هيئة الأمم المتحدة عام 1955 بأنها: "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا معتمدا أكبر اعتماد ممكن على مساهمة الجماعات المحلية" (رشوان، 2009، ص. 8). كما تعتبر: " ذلك التخطيط الاجتماعي المقصود، والذي يراد به إدخال أفكار جديدة على النسق الاجتماعي القائم لإحداث تغييرات أساسية في تركيبه بهدف تحسين الحياة وتطويرها في المجتمع للوصول به إلى خيره ورفاهيته" (الجميلي، 1998، ص. 14). من خلال التعريفين نرى أن كلاهما اعتبر الدولة هي التي تتحكم في وضع خطط التنمية من جميع جوانبها، وبالتالي في عملية مخططة مسبقا.
- ويتلخص الهدف العام للتنمية في تحقيق الرفاهية المتوازنة والشاملة للأفراد والجماعات، في أي مجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات والأساليب المتاحة، وينبثق عن الهدف العام مجموعة كبيرة من الأغراض يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية: (الجمال، 2006، ص. 78-83)
- أ. إشباع الحاجات الأساسية: و يقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية و الحد الأدنى من الحاجات الأساسية يعني بكل ما يلزم الفرد من مأكّل و مشرب و مسكن و عمل يضمن له قوت يومه حتى يتمكن من التأقلم مع كل المتغيرات، وبالتالي القدرة على التفكير والتمييز.
- ب. زيادة الدخل القومي: و يعتبر الهدف الأساسي من وراء عملية التنمية و يقصد به زيادة الدخل

القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع و خدمات و هذا يهدف للقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

ج . رفع مستوى المعيشة : و يخص هذا الهدف الدّول المتخلفة اقتصاديا بالدرجة الأولى فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول بمراعاة التوزيع و عدالته؛ فيمكن أن يكون هناك نمو كبير في الدولة و لكن دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة و هذا راجع إلى أنّ السلع أو الخدمات المنتجة توجه إلى الإنفاق العسكري أو الإنفاق على السلع الكمالية.

د . تقليل التفاوت في الدخول و الثروات : يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك وجود طبقتين في المجتمع، طبقة غنية لديها ضعف في ميلها الحدي للاستهلاك وطبقة فقيرة لديها ارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك، و بالتالي الشيء الذي تستهلكه الطبقة الغنية اقل مما تدخره ، هذا ما يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي بعد مدّة معينة، و بالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق استثمار هذه الأموال بدل اكتنازها.

هـ . تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي : و هذا عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات الاقتصادية سواء الزراعية منها أو الصناعية، حتى تحقق البلاد دوما انتعاش و رواج اقتصادي وتنمية دائمة. ففي البلاد التي يغلب عليها الطابع الزراعي والذي يؤثر تأثيرا كبيرا على البنيان الاقتصادي ، حيث أنه يعتبر المصدر الرئيسي للسكان من حيث الدخل والإعانة، والذي يلعب دورا هاما في مصادر الدخل القومي ، مما يجعل البلاد تتعرض بسببه لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة.

ويعتبر التعليم هو الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة. ولا تقتصر أهمية التعليم من منظور التنمية البشرية المستدامة على كونه يؤدي الى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته، فالتعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهو غاية في حدّ ذاته وإشباع يحتاج إليه البشر لتمكينهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم الإنسانية المختلفة على نحو أفضل، والتعليم كذلك من العوامل المهمة لإزالة الفقر ومكافحته عن طريق منح الناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل. ويزود التعليم الإنسان بالقدرة على التواصل والانتماء الفعال للمجتمع ومقاومة التهميش والعزل، ويوفر له الثقافة الحقوقية التي تمكنه من المطالبة بحقوقه كاملة، كما أن الاستثمار في التعليم يمثل أحد مظاهر تكوين وتراكم رأس المال البشري الذي يعتبر من ركائز الاستدامة في التنمية الشاملة. (عيسان، 2006، ص. 3)

1. مسار التنمية في الجزائر: (مختار عيواج وزهية بوديار، 2014، ص ص. 20-25)

منذ بداية سنة 2001 تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للمخطط الخماسي للفترة الممتدة ما بين 2001-2004، حيث أُقِرَّ هذا البرنامج في أفريل 2001، ويتمثل في مخططات مالية موزعة على الفترة ما بين 2001-200' بنسب متفاوتة بقيمة إجمالية تبلغ 525 مليار دج (أي ما يعادل 7 مليار

دولار) ، وقد جاء هذا البرنامج في إطار انتهاج الجزائر سياسة مالية توسعية في ظل تحسين الوضعية المالية، ويهدف هذا المخطط الى:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب شغل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من تنشيط الطلب عن طريق السياسة المالية بواسطة الإنفاق العام، وبالتالي خلق مناصب شغل ورفع معدلات النمو الاقتصادي، إضافة الى دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وتهيئة انجاز هياكل اقتصادية. يتمحور هدف البرنامج في الاهتمام بالبنية التحتية للاقتصاد بدعم الأنشطة الخاصة بالإنتاج والأشغال الكبرى لخلق مناصب شغل والاهتمام بالتنمية البشرية والمحلية. وقد عمل هذا المشروع على دعم سياسة خلق مناصب شغل بوتيرة متزايدة، وبالتالي ساهم على امتصاص البطالة التي بلغت نسبة (28%) سنة 2000 ، حيث سمح بإنشاء ما يقارب 751812 منصب شغل مقسم ما بين 464930 منصب شغل دائم و 19882 منصب شغل مؤقت، كما ساهم في دعم المؤسسات الخاصة بشكل معتبر في ظل العمل على خصوصية المؤسسات المنتهج من طرف الحكومة وتشير الإحصائيات الى بلوغ 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 منها (96%) مؤسسة خاصة، كما لوحظ في هذا الإطار أن مناصب الشغل المتوفرة تفوق تلك التي كان مخططا لها في مضمون البرنامج، وقد حقق أهدافه في مجال التشغيل بزيادة قدرها 38662 منصب شغل.

بعد انتهاء الفترة المحددة للبرنامج وفي ظل تراكم احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2001 (431 مليار دج) أقرت الدولة برنامج تكميلي من أجل مواصلة ديناميكية الإنعاش الاقتصادي، حيث تمّ وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي تم تقديرها من قبل إضافة الى تطوير المنشآت القاعدية وفتح فروع لها من أجل تطوير نسبة التنمية والخروج من دائرة البطالة المرتفعة خاصة بعد النزوح الريفي نحو المدن والتخلي عن الأعمال الريفية نظرا للظروف الأمنية في سنوات التسعينيات، واستمرارية ارتفاع أسعار البترول على مستوى الأسواق الدولية ما أدى الى بقاء مستوى العوائد الجبائية للجزائر على نفس الوضع بوتيرة مستمرة. ويهدف هذا البرنامج بالإضافة الى الأهداف التي سعى اليها المخطط الخماسي 2004-2001 الى تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير الجانب الاقتصادي والاجتماعي. وقد عمل هذا البرنامج على المضي على نفس طريق عمل البرنامج السابق مع التركيز على حجم العمالة في أهم القطاعات خلال الفترة 2005-2009 ، حيث عرفت هذه الفترة تزايد حجم الواردات من 19 مليار دولار سنة 2005 الى 39 مليار دولار سنة 2009 بعد البرنامج التكميلي لدعم النمو قامت الجزائر بوضع برنامج خماسي ثاني يغطي الفترة ما بين 2010-2014 بغلاف مالي قدره 682 مليار دولار، وقد وصف خبراء مختلفون في تحليلهم للبرنامج

الخماسي الجديد بأنه البرنامج الشامل نظرا للغلاف المالي المقرر، وفي حالة تنفيذه ميدانيا ستمكن الجزائر من الارتقاء الى مصاف الدول الراقية، خاصة بأن البرنامج السابق قد خصص للتشييد للبنية التحتية، وبالتالي يتفرغ هذا البرنامج للاستفادة منه لخلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي. وتتمحور النقاط الرئيسية التي تضمنها البرنامج في خلق 3 ملايين منصب شغل من أجل القضاء على البطالة التي طالمت الجزائر سنوات عديدة.

المحور الثالث: مقترحات لتحقيق التوافق أو المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية.

إن الحاجة الى التخطيط تتطلب إدراك التغيير في التعليم العالي على المستوى العالمي في ضوء المحاور الأربعة التالية: (<http://www.mohyysin.com>)

➤ سياسات التوسع في التعليم: باعتبار أن التعليم مفتاح الحراك الاجتماعي والفرصة الاقتصادية والرفاهية وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع.

➤ تحديث نظم الدراسة الجامعية وأساليبها: أثرت تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي بشكل جذري على نظم التدريس الجامعي وأساليبه، مما دفع الجامعات الى مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم خاصة أساليب التعلم الذاتي، واهتمت بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فعالية الطالب والجامعة وكفائتها.

➤ توجيه البحث العلمي لخدمة المجتمع: في ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها.

➤ الاتجاه الى جودة التعليم العالي: تبني الاتجاه بضرورة تقويم أداء الجامعات ووضع نظم للاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي.

ومن خلال هذه المحاور يمكن تقديم عدد من المقترحات لتحقيق التوافق (المواءمة) بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية والتي تتمثل في الآتي: (عيسان، 2006، ص ص. 17-19)

➤ تركيز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على بحوث احتمالات التغيير وتوقعاته، مثل تغير السكان، الأوضاع الاقتصادية، التغيرات المجتمعية...

➤ تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم العالي والبحث العلمي وتشجيع المبادرات الرامية الى بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

➤ العناية بالتعليم العالي التقني والمهني لإعداد أطر متخصصة ومؤهلة، تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة.

- التوسع في ربط الجامعات والمكتبات والمؤسسات البحثية العربية الكترونياً، وتحقيق التواصل الفعال لها مع مثيلاتها على المستويين الإقليمي والعالمي.
- الاستثمار في البحث العلمي عبر منح الحوافز والمزايا المادية والمعنوية.
- مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها، لتصبح أكثر التصاقاً بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع لتسهم في تنمية مهارات الطلاب وقدراتهم الابتكارية.
- تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل، وذلك لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير البرامج والمناهج التعليمية.
- مراجعة الجامعات للتخصصات والبرامج والمناهج التعليمية التي تقدمها مراجعة دورية في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية ومطالب سوق العمل.
- تطوير مستويات البرامج التعليمية لتكون متوافقة لطبيعة الأهداف التي ينشدها المجتمع، ويفرضها الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية.
- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما، وذلك من خلال تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها.
- الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي ومن ثم تحقيق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها.
- التأكيد على التقييم المستمر للأداء من أجل رفع الإنتاجية على جميع المستويات.
- التأكيد على أن التعليم عملية إنتاجية وليس عملية خدمية، وأنه يعطي مخرجات إنتاجية لها مردود اقتصادي واضح على كافة مستويات الحياة العامة.
- تبني نموذج الجامعة المنتجة، وهي التي تحقق وظائفها المتوقعة التي تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع التي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية من خلال أساليب ووسائل متعددة منها الاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية.

خلاصة:

يتضح من خلال هذه الورقة البحثية أن التعليم يمكن أن يؤدي رسالته الحيوية في عملية التنمية من خلال إسهامه في النمو الاقتصادي عبر قنوات إنتاجية العمل والإنتاجية الحدية لرأس المال فضلاً عن تأثيراته الإيجابية على السلوك الاستهلاكي والادخاري، وفرص التقليل من التفاوت في توزيع الدخل.

قائمة المراجع:

- (1) بن محمد. نعيم، (أفريل 2008)، التعليم العالي في الجزائر " التحديات، الرهانات وأساليب التطوير، الجزائر ، متاح على الموقع www.hoggar.org اطلع عليه بتاريخ 25 أوت 2016 .
- (2) الجمل. هشام مصطفى، (2006)، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام الإسلامي والنظام المالي الوضعي " دراسة مقارنة " ، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر.
- (3) الجميلي. خيرى خليل، (1998)، التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية " البناء الاجتماعي للمجتمع " ، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
- (4) الحربي. محمد، (1429هـ)، الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالمملكة العربية السعودية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، متاح على الموقع www.mohyassin.com اطلع عليه بتاريخ 25 أوت 2016 .
- (5) خلف. فليح حسن، (2007)، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن
- (6) الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2012 " التعليم "
- (7) رزق. ذياب سهيل، (2005)، " المدرس كما نريد " ، بحث مقدم لمؤتمر جامعة اليرموك ، اربد، الأردن.
- (8) رشوان. حسين عبد الحميد أحمد، (2009)، التنمية " اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا " ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- (9) العبادي. هاشم فوزي، (2008)، إدارة التعليم الجامعي " مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر " ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- (10) عيسان. صالحه عبد الله يوسف، (2006)، التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان، ورقة مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، مسقط يومي 17-18 ديسمبر 2006، سلطنة عمان.
- (11) عيواج. مختار وبوديار. زهية، (2014)، التكامل بين مخرجات نظام LMD ومتطلبات سوق العمل في الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث خلال الفترة 28 أفريل_ 1 ماي 2014 عمان، الأردن.
- (12) قريبي. ناصر الدين، (2015)، موازنة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر " دراسة استكشافية " ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- (13) الموسوعة العربية العالمية، (1999)، الطبعة الثانية، الأجزاء 6 و7 و8 ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- (14) نمور. نوال، (2012/2011)، كفاءة هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي " دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة منتوري " رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.
- (15) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، (1962-2012)، 50 عاما من أجل التنمية، الجزائر.